بعون صانع مکین و مکان و فضل خلاق زمین و زمان

کتاب لاجواب با مطالب نایاب المسمّی به

# الباغوجی
# میبذی

فضل حق الرامپوری الذی

حسب فرمایش تاجر عالی وقار مشهور دیار و امصار حاجی خواجه احمد صاحب بریلوی

به مطبع نظامی بریلی بکمال تصحیح محلّی بالطبع گردید

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل منطق الانسان مظهر المعلومات ويسر له طريقا لتحصيل المجهولات والصلوة على رسوله محمد المبعوث بالحجج والبينات وعلى آله واصحابه هداة الخيرات ومنبع البركات اما بعد فلما كان المختصر الموسوم بايساغوجي للشيخ الامام افضل المتاخرين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جامعا لقواعد علم الميزان ودرر فوائد علم البرهان وكانت الطلبة ممتدة الاعناق الى استكشاف ذخائره في كل زمان وحائمة الطلاب لطالب يكشف سرائره وبكل لسان كتبت لبعض المبتدئين حواشي تنحل عن المواضع المشكلة بحسبهم ونظمت فوائد لتكون قلائد على اعناقهم مع ان العلم اعلام سعادته مشرقة على الانعكاس وآثار سيادته مؤذنة بالاندراس واهل رايات دولته رافعة وآيات نصرته ومحنته وان الاوقع الى اوج القبول اوصل وان الناس كالنتيجة تابعة للاخس

الازل وتوسلت به الى حضرة من شرفه الله تعالى باحياء معالم الفضائل
الدارسة وتوصلت به الى سدة من زينه الله تعالى باعلاء مراسم الفواضل الطامسة
وهو المخدوم الاعظم ولي الايادي والنعم ذو الفخر الطاهر والشرف الباهر اللائح
من غرته الغراء لوائح السعادة الازلية الفائح من طينته روائح الدولة الابدية
شعر في المهد ينطق عن سعادة جده ٭ اثر النجابة ساطع البرهان ٭ غياث الاسلام
والسلطنة والدين الامير ابن الامير ابن الامير امير محمد لا زال رايات العلم في ايام
دولته عالية وقصبة من آثار تربيته غالية الذي خصصه بالكمالات العلمية والعملية
ودارت به الرياسة الدينية والدنيوية فان غواص الاسرار بالنسبة الى ذهنه
الوقاد وهنيئة نتائج الافكار بالاضافة الى طبعه النقاد فهو باستحقاق هذا الكتاب
اولى وبان اتشرف به احرى واسأل من الله تعالى ان ينفع به انه ولي ذلك النفع وهو
حسبي ونعم الوكيل قال نحمد الله على توفيقه الخ اقول الحمد معناه على ما ذهب
اليه المحققون هو الثناء والنداء على الجميل من نعمة او غيرها وانما قدم الثناء للتصريح
بانه بواسطة اللسان وقوله من نعمة او غيرها للاشعار بعموم المتعلق بعد تمام
تعريف الحمد ولا حاجة الى قيد على جهة التعظيم احترازا عن الاستهزاء لانه
ليس ثناء حقيقة لان الثناء انما هو بقصد المعنى لا بمجرد التلفظ ولا حاجة الى
تقييد الجميل بالاختياري احترازا عن المدح لانه ليس شرطا في الحمد الخ

بدليل قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وبالحديث المأثور وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته والحمل على الوصف المجازي وصفا له بوصف صاحبه كالكتاب الكريم والاسلوب الحكيم صرف عن الظاهر على ان من يقول بكون الجميل الاختياري ماخوذا في الحمد انما يقول بكونه ماخوذا فيه بحسب العقل وانه لا فرق فيه بين الحمد والمدح كما صرح به صاحب الكشاف حيث قال وكل ذي لب راجع الى بصيرته لا يخفى عليه ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد نعى الله تعالى على الذين انزل فيهم ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا الآية ثم سأل كيف ذلك وان العرب يمدح بالجمال وحسن الوجه فاجاب عنه بان الذي سوغ ذلك ان حسن المنظر يشعر عن مخبر مرضي واخلاق محمودة ثم نقل من علماء البيان تخطئة المادح على غير الاختياري وجعله غلطا مخالفا للمنقول والمعقول وقصر المدح على الجميل الاختياري وهذا صريح في ان اخذ الاختياري في الحمد انما هو بحسب العقل وانه لا فرق فيه بين الحمد والمدح والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقه خاصا ومورده عاما والحمد بالعكس فيتصادقان عند وجود الخاصتين معا ويفترق كل واحد منهما من الآخر عند وجود خاصته فقط فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واختار الجملة الفعلية ولم يقل الحمد لله جريا على الاصل وقصدا الى اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات

والدوام والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو خير في حقه والهداية الدلالة الموصلة الى البغية والوصول معتبر في مفهومها بدليل ان الضلالة تقع في مقابلتها وعدم الوصول معتبر فيها وانه يمدح بها كما يمدح بالاهتداء ومن المعلوم ان من دل على المطلوب لا يستحق المدح ما لم يصل اليه بل ربما يستحق الذم و ان الاهتداء مطاوعها والمطاوعة حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله نحو جمعته فاجتمع والمطاوع لا يخالف الاصل واما قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى فمجاز عن اصابة اسباب الهداية وقوله نصلي واختار الجملة الفعلية ههنا ايضا بمثل ما ذكرنا وليكون الصلوة على وفق الحمد والمشهور ان الصلوة حقيقة في الدعاء لغة وفي الاركان المخصوصة شرعا فيكون الصلوة المسندة الى العبد حقيقة ومثل صلى الله على محمد مجازا بمعنى رحمته ولعل العلاقة ان الدعاء سبب الرحمة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقتها تحريك الصلوين سميت الاركان المخصوصة بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان المخصوصة حقيقة او مجازا مرسلا واما مثل قوله تعالى ان الله و ملائكته يصلون على النبي فمحمول على ان المراد به معنى مجازي اعم من المعنى الحقيقي وهو ايصال النفع والايصال واحد والاختلاف في طريقه قال اما بعد

اي ح على وجه الصدور الاختيارية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على
وجود اللافظ وغير اللفظية ان كانت بحسب الوضع فوضعية كدلالة الخط على اللفظ
والا فعقلية كدلالة الدخان على النار وليس المراد بالدلالة العقلية ما يكون للعقل
دخل فيها والا يلزم ان يكون جميع الدلالات عقلية بل ما يكون بحسب العقل
فقط من غير دخل الوضع والطبع والمراد بالدلالة الطبعية ما لا يكون للعقل دخل فيها
بل ما يكون بحسب اقتضاء طبع اللافظ وان كان للعقل دخل فيها والمقصود ههنا
هي الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى
للعلم بوضعه ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع
فيعتبر اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر بكون اللفظ الخ وتارة الى المعنى فتفسر
بفهم المعنى منه اي انفهامه وتارة الى السامع فتفسر بفهم السامع المعنى من
اللفظ اي انتقال ذهنه منه اليه وقد يقال ان فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ
وكذلك انفهام المعنى منه لان الاشتقاق لا يشتق منه اسم الفاعل والصحيح
بالتقدم لانه وان امكن اعتبار كونه وصفا للفظ لكن لا يخفى ان الملاحظة فيهما
من جانب المعنى اولا ومن جانب السامع لا من جانب اللفظ ثم الدلالة اللفظية الوضعية
ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق سميت
مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جزء ما وضع له كدلالة

الانسان على الحيوان او على الناطق سميت تضمنا لكون المدلول في ضمن
الموضوع له وان كانت على امر خارج عنه بلازم في الذهن اي يمتنع انفكاك
تصوره المسمى عن تصوره كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة سميت
التزاما لكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني وانما يشترط اللزوم الذهني و
لم يشترط اللزوم الخارجي لان الالتزام متحقق بدونه كالعمى فانه يدل
على البصر بالالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج وانحصار الدلالة اللفظية
الوضعية في الثلثة عقلي لان دلالة اللفظ بالوضع اما على تمام ما وضع له
او على جزئه او على الخارج واما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والطبعية
والعقلية فبالاستقراء فان دلالة اللفظ اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع
لا يلزم ان تكون عقلية وكذا انحصار غير اللفظية في الاثنين فان قيل قد
يتحقق دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما لزوم
ذهني كما في اكثر انواع المجاز فلا تنحصر الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة
قلنا اذا لم يكن بين المسمى والامر الخارج لزوم ذهني فيكون فهم المعنى
بواسطة القرينة ضرورة فالدال ح هو المجموع دون اللفظ فقط
فهذه لا تعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية
وما ليس بكلي لا يسمونه دلالة فلهذا فسروا الدلالة بكون الشيء بحيث يلزم

آه والدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى فعلى هذا يكون
المعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكون
مجرد تصور الملزوم كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كما ذهب اليه الجمهور فهم
لا يصح التمثيل للمدلول بالالتزام بقابل العلم وصنعة الكتابة لظهور ان مجرد تصور
الانسان لا يكفي في جزم الذهن باللزوم بينهما فكان الاهم بنى الكلام على ان
المعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاعم على ما ذهب اليه الامام
وكثير من المتأخرين وهو متحقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان
من تصور الانسان بانه حيوان مدرك الكليات وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة
الكتابة يجزم باللزوم بينهما ضرورة هكذا قالوا وظني ان المعتبر في دلالة الالتزام
هو مطلق اللزوم واللازم من كلية الدلالة ودوام الانفهام انما هو مطلق
اللزوم الذهني وهو امتناع انفكاك تصور المسمى عن تصور الامر الخارج
سواء كان مجرد تصور الملزوم كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما اولم يكن
اذ لو كان المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص يلزم ان لا يكون الامر
الخارج الذي يمتنع انفكاك تصور المسمى باللزوم بينهما مدلولا التزاميا
ولا شك ان دلالة اللفظ عليه ليست بالمطابقة ولا بالتضمن فلو لم تكن بالالتزام
يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة واذا اردت الاطلاع على

مرام هذا الكلام فعليك بحاشيتنا لشرح الشمسية في هذا المقام قال ثم اللفظ

اما مفرد الخ اقول لما فرغ من بيان الدلالات الثلث شرع في بيان اقسام

اللفظ ومورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى الا انه ترك هذا القيد اعتمادا على

شهرة الامر والا لانتقض حد المفرد باللفظ الغير الدال على المعنى بالوضع الا ان

يلتزم كونه مفردا لكنه خلاف ما صرح به والمفرد ما لا يراد بجزئه الدلالة على

جزء المعنى كالانسان والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة حتى

لو اراد واحد بالف انسان مثلا معنى لا يلزم ان يكون مركبا والمركب ما يكون

كذلك اى ما يراد بجزئه الدلالة على جزء معناه فيصدق ... جزء

وذلك لان الجزء لا يدل على المعنى ويكون دلالة ... جزئه على معناه مرادة فيخرج

عن الحد ما ليس له جزء اصلا كهمزة الاستفهام ... الجزء غير دال على معنى اما

لانه لا جزء لمعناه كالنقطة واما ان يكون لمعناه جزء ولكن لا يدل جزء اللفظ

عليه كزيد والجزء دال على معنى لكن لا يراد بجزئه الدلالة على المعنى سواء

كان جزء المعنى المقصود كما في الحيوان الناطق اولا كما في عبد الله حال كونهما

علمين فانه لا يراد بجزئهما الدلالة على المعنى كما لا يخفى والمراد بجزء المعنى اعم

من ان يكون جزء المعنى المقصود اولا فيدخل في حد المركب المركبات التي يراد

منها الامر الخارج البسيط كالحيوان الناطق عند ارادة الضاحك فانه اذا علم

يراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه المقصود الا اذا لا يراد منه الدلالة على جزء معناه

الحقيقي فيستعمل منه الى المعنى المجازي او مادة وقد قيد الجزء بان يكون جزءا من

المقصود احترازا عن نحو عبد الله علما حيث انه ينتقض الحد بالمركبات

المذكورة وهذا ان التعريفين احسن من التعريفات المذكورة للمفرد والمركب **قال**

والمفرد اما كلي **اقول** قد عرفت فيما سبق ان بيان الدلالة واقسام اللفظ

انما هو لتوقف معرفة الكليات عليه ولما فرغ من بيانهما شرع في بيان الكليات

الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة المعنى دون اللفظ لكن

يتصف بها الالفاظ تبعا لتسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب

بالذات صفة الالفاظ دون المعاني لكن يتصف بها المعاني تبعا لتسمية المدلول

باسم الدال وبهذا الاعتبار صح جعل اللفظ المفرد مقسما للكليات وصح تعريف

الجزئي بما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه والكلي بما لا يمنع نفس

تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه فدخل بالا يكون نفس تصور مفهومه بالنظر الى

نفسه مانعا عن وقوع الشركة فيه فدخل فيه ما لا منع فيه اصلا من الشركة كالانسان

وما فيه منع لكن لا بالنظر الى نفسه كالكليات الفرضية مثل اللاشيء واللاوجود وا

ممكن فانها يمتنع صدقها على كثيرين اذ لا تصدق على شيء اصلا فضلا عن الاشتراك

لكن ذلك لا لنفس تصور مفهومها بل لشمول نقائضها لجميع الاشياء وملخص الكلام

ان ما حصل فی العقل فهو بمجرد حصوله فی العقل ان امتنع فرض صدقه علی کثیرین فهو الجزئی وان لم یمتنع فهو الکلی لا یقال ان کان مجرد الفرض کافیا فیمکن فرض الجزئی ایضا مشترکا بین کثیرین کما یفرض اللاشئی لانا نقول ذلک فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع والفرق بین فان قیل التصور حصول صورة الشئی فی العقل فیکون معنی قوله تصور مفهومه حصول صورة مفهومه فیلزم ان یکون للمفهوم مفهوم قلنا حصول صورة الشئی فی العقل علی نوعین نوع یکون حصوله بطریق الاصالة وهو الذی یکون حصوله بحصول نفسه کالعلم والجهل وسائر الکیفیات النفسانیة وعلامته ترتب اثره ونوع یکون حصوله بطریق التبعیة وهو الذی یکون حصوله بحصول صورته لا بحصول نفسه وعلامته عدم ترتب اثره واحدهما لا یستلزم للآخر فانا اذا تصورنا النار یحصل فی العقل صورة النار لا نفسها ولهذا لا یترتب اثرها ویحصل العلم بنفسه لا بصورته ولهذا یترتب اثره نعم قد یستلزم حصول صورة الشئی فی العقل حصول نفسه کما اذا تصورنا العلم فان تصوره یستلزم حصول نفسه والتصور اذا اضیف الی المعانی والمفهومات یکون من النوع الاول فیکون معنی تصور مفهومه حصول المفهوم نفسه لا صورته فلا یلزم ان یکون للمفهوم مفهوم ووجه التسمیة بالکلی والجزئی ان الکلی جزء للجزئی غالبا کالحیوان فانه جزء لکل واحد من افراده وکالانسان فانه جزء لکل واحد

ن افراده فيكون الجزئي كلا والكلي جزئيا او كلية الشئ بالنسبة الى جزئياته مثلا كلية العلم
يس بالقياس الى زيد وبكر وعمرو بل بالقياس الى علومهم فيكون ذلك الشئ
منسوبا الى الكل والمنسوب الى الكل ........ كلي وكذلك جزئية الشئ
انما هي بالنسبة الى الكل فيكون منسوبا الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي **قال**
والكلي اما ذاتي آه **اقول** الكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فهو اما خارج
عن حقيقة ما تحته من الجزئيات اولا فان كان الاول فهو العرضي كالضاحك
فانه خارج عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات وان لم يكن خارجا فهو
ذاتي كالانسان والحيوان فانهما ليسا بخارجين عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات وهذا يوافق تفسير الذاتي بما يكون رفعه رفع الذات وما ذكره
الشيخ في الشفاء من ان الذاتي ما ليس بعرضي وح يصح تقسيم الذاتي الى النوع
والجنس والفصل وقد يفسر الذاتي بما يكون داخلا والعرضي بما يكون خارجا فيتحقق
الواسطة او بما يقابله اي بما لا يكون داخلا فيلزم كون النوع من العرضيات
فعلى كلا التقديرين لا يصح تقسيم الذاتي الى النوع والجنس والفصل بالوجه
ما تقدم لا يقال الذاتي هو المنسوب الى الذات فلا يصح ان يكون الماهية ذاتية
والا يلزم انتساب الشئ الى نفسه لانا نقول ليس كون الذاتي ذاتيا بالنسبة الى
الاشخاص المتكثرة بالعدد فلا يلزم ما ذكرتم وقد يقال ان هذه التسمية ليست

(بقیہ حاشیہ صفحہ ۱۰) والفصل والخاصة والعرض العام والثلثة الاول منها اجزاء لجزئياتها وافرادها

بلغوية بل اصطلاحية فلا يرد ذلك بان مقتضى هذا ان لا يصح في اللغة اطلاق الذاتي
على الماهية حقيقة وبالجملة تعريف المص الذاتي بما يدخل في حقيقة جزئياته ثم تقسيمه
الى النوع والجنس والفصل ليس كما ينبغي اللهم الا ان يراد من الداخل ما ليس
بخارج او يراد من الماهية الماهية المشتركة لكل واحد من الجزئيات فالماهية
النوعية داخلة فيها **قال** والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو **اقول** الذاتي اما نوع او جنس او فصل
لانه اما ان يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا يكون مقولا في
جواب ما هو بحسب الخصوصية اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس فانه اذا سئل عنهما بما هما يقع الحيوان في الجواب واما اذا سئل
عن الانسان وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب بل الجواب
الحيوان الناطق او الحيوان الصاهل وذلك لانه اذا سئل بما هو عن الشيء
الواحد يكون السؤال لطلب تمام الماهية المختصة به واذا سئل عن الشيئين او
اكثر يكون لطلب تمام الماهية المشتركة فما يقع جوابا للاول يجب ان يكون
تمام الماهية المختصة به وما يقع جوابا للثاني يجب ان يكون تمام الماهية المشتركة
كالحيوان فانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس فيقع في جواب السؤال

عنهما بما هو بحسب تمام الماهية المختصة باحدهما انما يقع في جواب السؤال عن احدهما

ويرسم الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فلفظ الكلي

مستدرك لان المقول على كثيرين مغن عنه وقوله مقول جنس يتناول الجزئيات

والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع

والفصل لانهما لا يقالان الا على كثيرين متفقين بالحقيقة وقوله في جواب ما هو يخرج

الخاصة والعرض العام لانهما لا يقالان في جواب ما هو وههنا بحث من وجهين

الاول ان الكلي عبارة عما يصلح لان يقال على كثيرين وقوله مقول على كثيرين

انما يدل عليه بالالتزام لان معناه يشتمل بالفعل ودلالة الفصل على

الامكان بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات والثاني ان الجزئي

الحقيقي مثل زيد وعمرو وبكر لا يكون مقولا ومحمولا على الشيء اصلا والمحمول على

الشيء انما هو المفهومات الكلية فحسب والجواب عن الاول ان المراد من المقول

على كثيرين في تعريف الكليات ليس الا الصالح لان يقال على كثيرين الا انهم

عبروا عنه كثيرا من المقولات الكلية في التعريف وبالجملة لا يخلو الكلام عند ذكر الكلي

مع المقول على كثيرين عن الاستدراك وعن الثاني ان الامر كما قلت بحسب

الحقيقة بناء على ان الجزئي الحقيقي انما هو من الاشياء الخارجية وما حصل

في العقل ليس الا المفهومات الكلية على ما تقرر في الحكمة لكن بناء على مذهبهم

المتاخرون من ان العقل مدرك الكليات بلا واسطة والجزئيات بالآلات ان المفهوم الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي ولا خفاء في ان الجزئي ايضا مقول على شيء لا سيما على ما ذهب اليه المص من كون اللفظ المفرد منقسما الى الكلي والجزئي **قال** واما مقول في جواب ما هو اه **اقول** الكلي ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فانه اذا سئل عنهما بما هما كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهما المشتركة وكذا اذا سئل عن احدهما بعينه لانه تمام ماهيته المختصة به ويرسم النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وقوله مقول جنس تناول للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج باقي الكليات وفيه بحث لان النوع كما انه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فكذلك الجنس مثلا الحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر وغيرهم وهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والقيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافقه على انه لو كان مخرجا للجنس يكون مخرجا للعرض العام ايضا فلا وجه لتخصيصه باخراج الجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو ويمكن ان يقال ان الجنس كما لا يخرج بمجرد قوله مقول على كثيرين مختلفين

بالعدد دون الحقيقة كذلك يخرج بمجرد قوله في جواب ما هو على ما لا يخفى وانما يخرج

بانضمام قوله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مع قوله في جواب ما هو

لان الجنس وان كان مقولاً في جواب ما هو لكن لا يكون مقولاً في جواب ما هو

على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثلا اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما

لا يقال في الجواب انه حيوان بل حيوان ناطق والحيوان وان كان مذكورا في

الجواب ضمنا لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه واقع في طريق ما هو

وكذا الجسم وان كان مذكورا في الجواب ضمنا لكن لا يقال انه مقول في جواب

ما هو بل يقال انه داخل في طريق ما هو فلما كان لهذا القيد دخل في اخراج

الجنس اسند اخراج الجنس اليه بخلاف العرض العام فانه لا دخل لهذا القيد في

اخراجه اصلا فلذلك لم يسند اخراجه اليه بل اسند الى قوله في جواب ما هو

او يقال ان معنى قوله وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة

ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ولا يكون مقولا على كثيرين

مختلفين بالحقيقة فالمقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة خرج بقوله دون الحقيقة

فيخرج الجنس لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة على ما عرفت وقد يقال

ان العرض العام لما كان مشاركا للخاصة في العرضية وعدم الوقوع في جواب ما هو

اخرجهما بقيد واحد رعاية للمناسبة وانت خبير بان هذا لا يليق بفهمنا هذا الا انه

لا معنى لاخراج الشيء بعد الخروج قال وأما غير مقول الخ أقول الكلي إذا كان
غير مقول في جواب ما هو بل كان مقولا في جواب أي شيء هو في ذاته فهو إما
المقول في جواب أي شيء هو في ذاته الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فهو
الفصل كالناطق بالنسبة إلى الإنسان فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في الحيوان
فإنه إذا سئل عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته كان الجواب أنه ناطق لأن
السؤال بأي شيء هو في ذاته إنما يطلب به ما يميز الشيء وكلما يميز الشيء يصلح
للجواب ثم الفصل إن كان مميزا عما يشاركه في الجنس القريب فهو الفصل القريب
كالناطق بالنسبة إلى الإنسان فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في الحيوان ثم
إن كان مميزا عما يشاركه في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد كالحساس بالنسبة
إلى الإنسان فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في الجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان
فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في مطلق الجسم وهو ماله الأبعاد الثلاثة وكالجسم
المطلق بالنسبة إلى الإنسان فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في الجوهر وكل واحد
من هذه الفصول يصلح لجواب السؤال عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته لأن
السؤال بأي شيء هو في ذاته إنما يطلب به المميز الذاتي وكل ما يميز الشيء تمييزا
ذاتيا يصلح للجواب وأما إذا خصصت السؤال وقلت الإنسان أي حيوان هو في ذاته
الحيوان أو أي جسم فالواقع في الجواب الفصل الذي يميز الإنسان عما يشاركه

قوله نحو الفصل فالفصل عبارة عن الكلي الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل يكون مقولا في جواب أي شيء هو في ذاته ويميز الشيء عما يشاركه [illegible]

محمد فضل حق سلمه

في الجنس الذي اضيف اليه اي وانما حصر الفصل على مايميز الشيء عما يشاركه في
الجنس بناء على انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين متساويين لا يقال
على هذا كان ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا لانا نقول لو لم يذكر الجنس لتوهم ان الفصل
مايميز الشيء في الجملة ولم يعلم انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين متساويين
ويرسم الفصل بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته قوله كلي جنس
شامل للكليات قوله يقال على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس
والعرض العام لان الجنس والنوع لا يقالان في جواب اي شيء هو في ذاته والعرض
العام لا يقال في جواب اصلا وقوله في ذاته يخرج الخاصة لان الخاصة وان كانت
مميزة لكن لا في ذاته بل في عرضه **قال** والعرضي اما ان يمتنع انفكاكه
**اقول** هذا شروع في بيان الكلي الخارج عن الماهية فهو اما ان يمتنع انفكاكه
عن الماهية او لا والاول هو العرض اللازم سواء كان الامتناع بالنظر الى نفس
الماهية كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان او بالنظر الى الوجود كالسواد للحبشي
والثاني هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان والتمثيل
بالكتابة والسواد انما هو من المسامحات المشهورة في عباراتهم في العلوم والا
فالكلام في الكلي الخارج عن ماهية الافراد فلا بد من ان يكون محمولا عليها بالمواطاة
لكنهم تسامحوا وذكروا مبدء المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم وكل من العرضيات

اللازم والمفارق اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة فقط او لا فان اختص فهو الخاصة
كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان ويرسم الخاصة بانها كلية
تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وذكر الكلية مستدرك كما مر
قوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات لما عرفت ان القول
على المختلفات لا ينافي القول على المتفقات وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام
لانهما يقالان على ما تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع
والفصل لان قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي وان لم يختص بافراد حقيقة واحدة
بل يعم الحقائق فوق الواحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة
الى الانسان وغيره من الحيوانات لانه لم يختص بواحد منها ويرسم بانه كلي يقال
على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا وفوائد القيود ظاهرة وفيه بحث لان المصنف
قسم الكلي الخارج عن الماهية اولا الى العرض اللازم والمفارق ثم قسم كل واحد منهما
الى الخاصة والعرض العام فيكون العرض اللازم والعرض المفارق قسمين
اولين بالذات للكلي وجعل الخاصة والعرض العام قسمين بواسطة فيكون
اقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه لا خمسة فكان المناسب ان يقسم الكلي
الخارج عن الماهية اولا الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم والمفارق
قسمين لهما حتى ينحصر الاقسام الاولية للكليات في الخمس المذكورة ولا يجوز ان

يجعل العرض اللازم والمفارق قسمين من اقسام الكلي بالاصالة والخاصة والعرض
العام قسمين لها فتنحصر الاقسام الاصلية الاولية للكلي في الخمس لان القوم
اتفقوا على كون الخاصة والعرض العام من الاقسام الاصلية للكلي ولو جعل
العرض اللازم والمفارق مع تلك الاقسام الاصلية لزاد اقسام الكلي
على الخمسة واعلم ان الكليات امور اعتبارية مفهوماتها حصلت ووضعت
اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فكان المناسب
ان يذكر في تعريف جميع الكليات بحد بدل رسم ولو سلم فغاية الاحتمال
وعدم العلم بكونها حدودا والايجاب العلم بكونها رسوما فالمناسب ذكر التعريف
الذي هو اعم قال الشارح الحد قول دال على ماهية الشيء آه
اقول الغرض من المنطق تحصيل المجهولات والمجهول اما تصوري او تصديقي
والموصل الى المجهول التصوري يسمى قولا شارحا ومعرفا وايضا ماهيات
الاشياء وهو اما حد او رسم والحد قول دال على ماهية الشيء فقوله قول دال
جنس شامل لانواع التعريف وقوله على ماهية الشيء يخرج الرسم لانه انما يدل
على لازم الشيء لا على ماهيته قيل لو احتاج الحد الى الحد يلزم التسلسل لانه
لو احتاج الحد الى الحد لاحتاج حد الحد الى الحد ايضا فيتسلسل وهو باطل و
ايضا لو كان للحد حد يلزم تساويهما على ما هو الشرط بين الحد والمحدود ولكنه

اخص ضرورة كونه حد الحد والاخص المصطلح للتعريف فضلا عن ان يكون حدا والجواب
عن الاول ان هذا في الامور الاعتبارية وهو ليس بممتنع لانه ينقطع بانقطاع
الاعتبار فان العقل قد يعتبر حد الحد من حيث انه حد من غير نظر الى خصوصية
الاضافة وبهذا الاعتبار لا يحتاج الى الحد ويقع معرفا للحد وقد يعتبر خصوصية
الاضافة فيحتاج الى الحد لكن العقل لا يعتبر الحد على هذا الوجه دائما فينقطع التسلسل
بانقطاع الاعتبار وبما ذكرنا خرج الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا لان حد
الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصية الاضافة مساو للمحدود وباعتبار
الخصوصية اخص وكونه حدا باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا امتناع فيه
قال وهو الذي يتركب آه اقول الحد الذي يتركب من الجنس والفصل
القريبين فهو الحد التام كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا
فلان الحد في اللغة المنع والحد لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الغير واما
كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه والذي يتركب من الجنس البعيد والفصل
القريب فهو الحد الناقص كالجسم الناطق بالنسبة اليه اما كونه حدا فلما مر واما
كونه ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الحد التام وهو الجنس القريب قال والرسم
التام آه اقول الرسم هو القول الدال على اللازم المساوي للشيء ثم
ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له فهو الرسم التام

كالحيوان الضاحك بالنسبة الى الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها والخارج
اللازم اثر من آثار الشيء فالتعريف به يكون تعريفا بالاثر فيكون رسما واما كونه
تاما فلمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص
بالشيء وان كان مركبا من عرضيات تختص جملتها بالشيء فهو الرسم الناقص
كالماشي على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع
اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الرسم التام وهو الجنس
القريب لم يعتبر العرض العام مع الفصل والخاصة لانه لا يفيد الامتياز
والاطلاع على الذاتي وكذا الخاصة مع الفصل اذ هي لا تفيد الاطلاع على الذاتي
والامتياز حاصل بالفصل وفيه بحث لانا لا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على
الذاتي والامتياز بل ربما يفيد اجتماع العوارض زيادة ايضاح للماهيات
وسهولة الاطلاع على الماهية صرح به الشيخ في الاشارات وقد يقال التعريف
بالخارج غير جائز لان الخارج انما يعرف به الشيء اذا علم اختصاصه به فاذا
توقفت معرفة الشيء على تعريف الخارج اياه وتعريف الخارج اياه يتوقف على
معرفة اختصاصه بالشيء وهي تتوقف على معرفة الشيء فيلزم الدور وجوابه
بان افادة الخارج اللازم لمعرفة الشيء لا نسلم انه يتوقف على العلم بالاختصاص
فالمفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الامر المختص الشامل من غير احتياج الى العلم

بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء ولازمه الخارجي علاقة عقلية بحيث ينتقل
الذهن من الامر الخارجي الى ذلك الشيء فيصح التعريف به ويتحقق الاختصاص به
وان لم يعلم ذلك الاختصاص به قال القضايا آه اقول لما فرغ من القول
الشارح شرع في الحجة وهي الموصلة الى المجهول التصديقي ولما توقفت
معرفتها على معرفة القضية واقسامها قدم بحث القضية عليها فالقضية
قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب والقضية تطلق تارة
على الملفوظة وتارة على المعقولة اما بالاشتراك وحقيقة في المعقولة مجازا
في الملفوظة والثاني اولى لان المعتبر عندهم هو القضية المعقولة واطلاق
القضية على الملفوظة تسمية الدال باسم المدلول وكذا لفظ القول يطلق على
الملفوظ والمعقول والقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة والقول المعقول
جنس للقضية المعقولة وقوله يصح ان يقال الخ فصل يخرج الاقوال
الناقصة والانشاءات من الامر والنهي وغيرهما ثم القضية المعقولة هي
المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه والنسبة الحكمية والحكم بمعنى ايقاع النسبة
وانتزاعها وهو المسمى بالتصديق عند الامام قال وهي اما حملية آه اقول
القضية تنقسم الى حملية وشرطية لان طرفي القضية ان كانا مفردين بالفعل
او بالقوة فهي حملية والا فشرطية وتفصيل ذلك لان القضية ان لم يوجد

الى النسبة التامة فهي حملية وان وجدت فاما ان توجد
في الطرفين او في كليهما فان وجدت في احد الطرفين فهي ايضا حملية وان
وجدت في كليهما فاما ان تكون ملحوظة اجمالا او تفصيلا فان كانت ملحوظة اجمالا
فهي ايضا حملية كقولنا زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم لانه بمنزلة ان يقال هذه القضية
نقيضها تلك القضية وان كانت ملحوظة تفصيلا فهي شرطية والشرطية اما متصلة و
هي التي حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى او
اما منفصلة وهي التي حكم فيها بالتنافي بين القضيتين او بنفيه او بسلب ذلك
… الجزء الاول من الحملية … يسمى موضوعا لانه وضع لان
يحكم عليه والجزء الثاني اي المحكوم به يسمى محمولا لانه حمل على الشيء
والنسبة التي بينهما … الجزء الاول من
الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والثاني اي الجزء الثاني
… قال القضية اما موجبة الخ اقول القضية مطلقا
سواء كانت حملية او شرطية تنقسم الى موجبة وسالبة لان القضية ان كانت
حملية فالحكم فيها ان كان بثبوت المحمول للموضوع نحو زيد كاتب فهي موجبة
وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع نحو زيد ليس بكاتب فهي
سالبة وان كانت شرطية متصلة فالحكم فيها ان كان بصدق قضية على تقدير

صدق قضية اخرى فهي متصلة موجبة نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فانه حكم فيها بصدق وجود النهار على تقدير طلوع الشمس وان حكم فيها بانه بسلب
صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهي متصلة سالبة نحو ليس البتة ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بسلب صدق وجود الليل على التقدير
طلوع الشمس وان كانت منفصلة فالحكم فيها ان كان بالتنافي بين القضيتين فهي
منفصلة موجبة نحو العدد اما زوج او فرد فانه حكم فيها بالتنافي بين كون العدد
زوجا او فردا وان كان الحكم فيها بسلب التنافي فهي منفصلة سالبة نحو زيد ليس
اما يكون حيوانا او كاتبا فانه حكم فيها بسلب التنافي بين كون زيد حيوانا وكاتبا
**قال** وكل واحد منها اما **اقول** وكل واحد من الموجبة والسالبة اما شخصية ومخصوصة او
محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة اما في الكلية فموضوع الشخصية ان كانت
جزئيا نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب شخصية مخصوصة وان لم يكن جزئيا
فان بين كمية افراد الموضوع بالكلية فهي محصورة وموسورة كلية نحو كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان بحجر وان بين كمية افراد الموضوع بالبعضية فهي
جزئية نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وان لم يبين
كمية افراد الموضوع لا بالكلية ولا بالبعضية فهي مهملة نحو الحيوان انسان
والحيوان ليس بانسان ولا يخفى وجود المناسبة والسور في الموجبة الكلية

لفظ كل يعني الكل الافرادي وفي السالبة الكلية لا شيء ولا واحد وفي الموجبة الجزئية
لفظ بعض وواحد وفي السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل واما
في الشرطية فالحكم بالاتصال والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتني
الآن اكرمتك وزيد في هذا الآن اما كاتب او غير كاتب فهي مخصوصة وان كان الحكم
فيها بالاتصال والانفصال على جميع الاوضاع الممكنة فهي محصورة كلية نحو
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
وان كان الحكم بالاتصال والانفصال على بعض الاوضاع الغير المعين نحو قد
يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او
ابيض فهي محصورة جزئية والا فمهملة نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وسور الموجبة الكلية
في المتصلة متى وكلما ومهما وفي المنفصلة لفظ دائما وسور السالبة الكلية
فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما
قد لا يكون وبالجملة الاوضاع والازمان ههنا بمنزلة الافراد في الحملية
قال والمتصلة اما اللزومية الخ اقول لما فرغ من المباحث المشتركة بين
الحملية والشرطية شرع في المباحث المختصة بالشرطية فالشرطية ان كانت متصلة
فهي اما لزومية او اتفاقية لان صدق التالي على تقدير صدق المقدم اما لعلاقة

كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو اقول المنفصلات الثلث المذكورة تركب
غالبا من جزئين وقد تركب من اكثر من جزئين اما الحقيقية فكقولنا العدد اما
زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو
العدد من واحد من هذا الجميع واعترض عليه بان كل واحد من اجزاء الحقيقية
يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركبت الحقيقية
من اكثر من جزئين يلزم اما جواز اجتماع جزئيها او جواز ارتفاع جزئيها مثلا
اذا صدق الزائد كذب الناقص ح اما ان يصدق المساوي او لا يصدق فان
صدق يلزم اجتماع الجزئين اعني الزائد والمساوي فلا يكون بينهما منع الجمع وان لم
يصدق يلزم ارتفاع الجزئين اعني المساوي والناقص فلا يكون بينهما منع الخلو
او يقال ان كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص لامتناع الجمع وكونه غير ناقص
يستلزم كونه مساويا لامتناع الخلو فينتج ان كونه زائدا يستلزم كونه مساويا
فلا يكون بينهما منع الجمع وايضا يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا او يستلزم كونه
ناقصا كونه غير مساو فينتج ان كونه غير زائد يستلزم كونه غير مساو فلا يكون بينهما
منع الخلو فلا تتركب الحقيقية من اكثر من جزئين [illegible] انا اذا
قلنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فهو منفصلتان حقيقيتان اي بمعنى ان
العدد اما زائد او غيره وغيره اما ناقص او مساو وفيه بحث لانه ان اريد

والكلية والجزئية والعدول والتحصيل وقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف بالايجاب
والسلب بحيث لا يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس
بمتحرك وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق
احدهما كذب الاخرى لكن لا لذات الاختلاف بل لخصوص المادة كما في ايجاب
الشئ وسلب لازمه المساوي نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف
بين هاتين القضيتين انما يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لا لذاته بل لاجل
ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان او لان قولنا زيد
انسان في قوة قولنا زيد ناطق قال ولا يتحقق ذلك في القضيتين الا بعد
اتفاقهما آه اقول لا يتحقق التناقض بين القضيتين مطلقا سواء كانتا
مخصوصتين او محصورتين الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات وبعضهم زاد الشرط
وجعل البعض (?) الشرط شرطا للتناقض مطلقا ولم يختص بما يكون بين المخصوصتين
او المحصورتين الاولى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع فيهما لم تتناقضا لجواز
صدقهما او كذبهما معا نحو زيد قائم وعمرو ليس بضاحك الثانية وحدة المحمول
فانه لا تناقض عند اختلافه ايضا نحو زيد قائم وزيد ليس بضاحك الثالثة
وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط نحو الجسم مفرق للبصر بشرط
كونه ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر بشرط كونه اسود الرابعة وحدة الكل والجزء

اذ لا تناقض عند اختلافهما فيها نحو الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس باسود اي

كله ثانيها وحدة الزمان اذ لا تناقض عند اختلاف الزمان نحو زيد نائم نهارا

زيد ليس بنائم ليلا ثالثها وحدة المكان اذ لا تناقض عند اختلافه نحو

زيد جالس في الدار زيد ليس بجالس في السوق رابعها وحدة الاضافة

اذ لا تناقض عند اختلافها نحو زيد اب لعمرو زيد ليس باب لبكر سادسها

وحدة القوة والفعل اذ لا تناقض عند الاختلاف بالقوة والفعل نحو الخمر في

الدن مسكر اي بالقوة والخمر ليس بمسكر في الدن اي بالفعل وفيه بحث لان

المقصود ان كان تفصيل الشرائط فلا ينحصر فيما ذكر لانه لو اختلفت الالة لا يتحقق

التناقض ايضا نحو زيد كاتب بالقلم الواسطي وزيد ليس بكاتب بالقلم آخر الى

غير ذلك من الشرائط الا وحدة النسبة الحكمية كافية لانه متى اختلف شيء مما ذكر تختلف

النسبة الحكمية ضرورة ان النسبة في هذا غير النسبة الى ذلك والنسبة

في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان وعلى هذا القياس قال المحصورتان

آه اقول لما كان للتناقض بين المحصورتين شرطا آخر سوى ما ذكر لا يتحقق

التناقض بينهما بدونه اشار اليه المصنف بقوله المحصورتان آه يعني انكانت القضيتان

محصورتين فلا بد مع اتحادهما في الامور المذكورة من اختلافهما في الكم اي في

الكلية والجزئية اذ لو كانتا كليتين او جزئيتين لم تتناقضا لجواز كذب الكليتين

… بالعكس فلا كما لا يخفى ١٢ صادق رحمه الله تعالى

صدق الجزئيتين فی مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول نحو كل حيوان انسان لا شيء
من الانسان بحيوان كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فانهما
صادقتان فان قيل اشتراط الاختلاف فی الكم ضائع بالنسبة الی الجزئيتين بعد
اشتراط الاتحاد فی الموضوع فان صدق الجزئيتين باعتبار اختلاف الموضوع
اذ البعض الذی هو الانسان محال ان يكون ليس بانسان حتی لو اتحد الموضوع
يتحقق التناقض من غير احتياج الی اختلاف الكمية قلنا تعيين الموضوع خارج
عن مفهوم القضية والمعتبر انما هو الاتحاد بحسب مفهوم القضية وهو حاصل فی
الجزئيتين واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين اذا كانت احدهما موجبة كلية
ينبغی ان تكون الاخری سالبة جزئية وان كانت احدهما موجبة جزئية ينبغی
ان تكون الاخری سالبة كلية فنقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض
الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية **قال** العكس وهو ان يصير الموضوع محمولا الخ
**اقول** من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس وهو فی اصطلاح المنطقيين و
ان كان عبارة عن القضية الحاصلة من تبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع
لكنه قد يطلق عندهم علی نفس هذا التبديل ايضا ولهذا فسره بان يصير الموضوع
محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب
بحاله ای ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا كان

العكس سالبا ايضا والا كان صادقا كان العكس كذلك مثلا اذا اردنا ان نعكس

قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعني الانسان محمولا والمحمول اي الحيوان

موضوعا فنقول بعض الحيوان انسان وكذا اذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من

الانسان بحجر نقول لا شيء من الحجر بانسان والمراد من الموضوع والمحمول الموضوع

والمحمول في الذكر اي وصفي عنوان الموضوع والمحمول فلا يرد السؤال بان العكس

لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس

ذات المحمول ومحموله وصف الموضوع والتعريف يختص العكس الحملية بدليل انه

لم يذكر عكس الشرطيات في كتابه فلا يضر خروجه عن التعريف وانما اعتبر بقاء

الايجاب والسلب لان القضية الصادقة اللازمة بعد التبديل لم يوجد في الاكثر

الا كذلك وانما اعتبروا بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فصدق الملزوم

مع كذب اللازم محال واما اشتراط بقاء الكذب فيما لم يقل به احد فكان هذا سهو

قلم لانه يجوز ان يكون الصادق لازما للكاذب فان قولنا كل حيوان انسان

ينعكس الى بعض الانسان حيوان مع كذبه وصدق العكس **قال** فالموجبة الكلية

لا تنعكس الا موجبة كلية الخ **اقول** الموجبة الكلية لا يلزم ان تنعكس كلية لان

المحمول اذا كان اعم من الموضوع لصدق الموجبة الكلية ولا يصدق عكسها كليا

والا يلزم صدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال مثلا لو عكس قولنا

كل انسان حيوان الى الموجبة الكلية تصير حينئذ كل حيوان انسان فيلزم صدق
الانسان على جميع افراد الحيوان وهو ممتنع بل يلزم ان تنعكس جزئية لانه اذا
صدق قولنا كل انسان حيوان نجد الموضوع ذاتا موصوفا بالانسان والحيوان
فيصدق بعض الحيوان انسان بالضرورة وايضا لو لم يصدق بعض الحيوان
انسان على تقدير كل انسان حيوان لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان فيلزم المنافاة بين الحيوان والانسان فيصدق بعض الانسان
ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان وهذا خلف ولو ضم النقيض
اعني لا شيء من الحيوان بانسان الى الاصل هكذا كل انسان حيوان لا شيء
من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان بانسان وهو محال والموجبة الجزئية
تنعكس موجبة جزئية بالحجتين المذكورتين في انعكاس الموجبة الكلية **قال**
والسالبة الكلية تنعكس كلية الخ **اقول** السالبة الكلية يلزم ان تنعكس
سالبة كلية لانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر يلزم ان يصدق
لا شيء من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان فينعكس الى
قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لا شيء من الانسان بحجر هذا خلف
ولو جعل النقيض اعني بعض الحجر انسان صغرى والاصل كبرى هكذا بعض الحجر
انسان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج من الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر

ع قال والسالبة الجزئية آه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لانه اذا كان الموضوع اعم من المحمول يصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم من بعض افراد الاخص لامتناع وجود الاخص بدون الاعم ولكن يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولهذا قيد قوله ولا عكس لها بقوله لزوما

اي كليا قال القياس قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر آه اقول المقصد الاعلى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس لان الغرض الاصلي من علم المنطق انما هو الايصال الى المجهول والقياس موصل الى المجهول التصديقي الذي هو اشرف المقاصد فيكون هو المقصد الاعلى وهو عندهم عبارة عن المؤلف المعقول لكن قد يطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المعقول وتعريف المص للقياس بالقول المؤلف آه ان كان تعريفا للقياس المعقول فالمراد بالقول الاول هو المركب المعقول واستلزامه للقول الآخر ظاهر وان كان تعريفا للقياس الملفوظ فالمراد بالقول الاول المركب الملفوظ واستلزامه للقول الآخر باعتبار انه دال على المركب المعقول فعلى كل تقدير المراد من القول الآخر المركب المعقول لان التلفظ بالنتيجة لا يلزم من التلفظ بالاقوال ولا من تعقل معانيها وذكر المؤلف ليتعلق به قوله من اقوال والا فلا حاجة اليه بعد

وكر القول والمراد بالاقوال مافوق الواحد فلا يكون القضية الواحدة المستلزمة
لعكسها او عكس نقيضها قياسا وقوله متى سلمت اشارة الى ان مقدمات
القياس لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت
لزم عنها قول آخر فيدخل في التعريف القياس الصادق المقدمات وغيره
كقولنا الانسان حجر وكل حجر جماد فان هاتين القضيتين وان كانت كاذبتين
الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان كل انسان جماد وقوله لذاته احتراز
عما يستلزم قولا آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة
وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوعا للاخرى كقولنا
آ مساو لب و ب مساو لج فهما يستلزمان ان آ مساو لج لكن لا لذاته بل
بواسطة ان مساوي المساوي مساو حتى لو لم تتحقق تلك المقدمة لم ينتج
شيئا نحو الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق فلا ينتج
ان الانسان مباين للناطق لان مباين المباين لا يلزم ان يكون مباينا
وقوله قول آخر اي مغاير لكل واحد من القولين والا يلزم ان يكون كل مقدمتين
قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احدهما وعدل عن المقدمتين الى القولين
لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بما جعلت جزء القياس **قال** وهو اما
اقتراني آه **اقول** القياس اما اقتراني وهو الذي لا يكون النتيجة او نقيضها

مذكوراً فيه بالفعل كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وإما
استثنائي وهو ما يكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود وهو بعينه مذكور
في القياس او لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة ونقيضه اي
الشمس طالعة مذكور فيه وانما سمي الاول اقترانيا لكون حدود القياس اي
الاصغر والاكبر والاوسط فيه مقترنة غير مستثناة وسمي الثاني استثنائيا لاشتماله
على حرف الاستثناء واشتمال القياس الاستثنائي على النتيجة لا ينافي وجوب
مغايرة النتيجة لكل واحد من المقدمات لان النتيجة انما تقع جزءا من احدى
المقدمتين لا نفسها والجزء مغاير للكل لان للمغاير تفسيرين احدهما ما يمكن
انفكاكه والثاني ما لا يكون المفهوم من احدهما هو المفهوم من الآخر وعلى الثاني يكون
الجزء مغايرا للكل ومعنى كون النتيجة بالفعل مذكورة في القياس ان النتيجة
باجزائها المادية وهيئتها التأليفية مذكورة فيه بدون ان طرء عليها ما اخرجها عن
كونها قضية **قال** والمكرر آه **اقول** المكرر بين مقدمتي القياس يسمى حدا
اوسط لتوسطه بين طرفي المقصود وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه في
الغالب يكون اخص والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحموله يسمى اكبر لانه
لما كان اعم والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر

يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر والمقدمة التي فيها الاكبر يسمى الكبرى
لاشتمالها على الاكبر واقتران الصغرى بالكبرى في ايجابهما وسلبهما
وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربا ولم يذكره المص رحمه والهيئة الحاصلة
من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما او وضعه لهما او
حمله على احدهما ووضعه للآخر يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط
ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم وان كان محمولا فيهما فهو الشكل
الثاني نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان
بحجر وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو كل انسان حيوان وكل
انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض
الحيوان ناطق فان قلت فعلى ما ذكرتم لا يتكرر الاوسط في الشكل الثاني
والثالث لان الاوسط اذا وقع موضوعا يراد به الذات واذا وقع محمولا
يراد به المفهوم قلت عند وقوع الاوسط محمولا وان كان المراد منه
المفهوم لكن ليس المقصود ان ذات الموضوع هو عين هذا المفهوم بل
المقصود ان ذات الموضوع يصدق عليه هذا المفهوم فيتكرر الاوسط في

حيوان والحق الايجاب اي كل انسان حيوان ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس
صهال لكان الحق السلب اي لا شيء من الانسان بصهال واما على تقدير انتفاء
كلية الكبرى فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق
السلب اي لا شيء من الانسان بفرس ولو قلنا بعض الحيوان ضاحك والحق الايجاب
اي كل انسان ضاحك والاختلاف يدل على انها ليست لازمة لذات القياس
على ما عرفت واذا تقرر هذا فاعلم ان الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل
ستة عشر لان القضية منحصرة في الكلية والجزئية لان المهملة في قوة الجزئية
والشخصية في حكم الكلية ولهذا تنتج في كبرى الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد
انسان ينتج هذا انسان والقضية المعتبرة ليست الا المحصورة الكلية والجزئية
موجبة او سالبة وهذه الاربع تعتبر في الصغرى والكبرى صغرى موجبة كلية
وصغرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية وصغرى سالبة جزئية وكذا في
جانب الكبرى فباعتبار اقتران كل واحد من الصغريات الاربع بالكبريات الاربع
يحصل اربعة اقسام وباعتبار اقتران المجموع بالمجموع يحصل ستة عشر ضربا ضرورة
وبشرط ايجاب الصغرى اسقط السالبة الكلية الصغرى مع اقسامها الاربعة الحاصلة
من اقترانها بالكبريات الاربع اي الموجبتين والسالبتين والسالبة الجزئية
الصغرى مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقترانها بالكبريات الاربع

اى الموجبتين والسالبتين واشتراط كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى اى الصغريين الموجبتين اى الكلية والجزئية مع الكبريين الجزئيتين اى السالبة والموجبة واما الاربعة اعنى الصغريين السالبتين مع الكبريين الكليتين فيساقط من اشتراط ايجاب الصغرى خاصة واما الاربعة الاخرى اعنى الصغريين الموجبتين مع الكبريين الجزئيتين فساقط من اشتراط كلية الكبرى خاصة واما اسقاط الصغريين السالبتين مع الكبريين الجزئيتين فيصح اضافته الى كل واحد من الشرطين لكن ضيفت الى الاول لسبقه فبقيت الضروب المنتجة اربعة الصغريين الموجبتين اى الكلية والجزئية مع الكبريين الكليتين اى الموجبة والسالبة الاول من موجبتين كليتين فينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثانى من كليتين والكبرى سالبة فينتج سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم والثالث من موجبتين والصغرى جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم **قال** والقياس الاقترانى الخ **اقول** لما بين اقسام القياس الاقترانى الكائن فى الحملية اراد ان يبين اقسام القياس الاقترانى الكائن فى الشرطية والمراد منه ما لا يكون تركيبه من مجرد الحمليات سواء كان

تركيب من الشرطيات المحضة او من الحمليات والشرطيات واقسامه خمسة لانه اما ان
يتركب من متصلتين او منفصلتين او من حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة
ومنفصلة القسم الاول ما يكون تركيبه من المتصلتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان
الجزء المشترك ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود
ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل وان كان مقدما فيهما فهو
الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة
وان كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون
اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة فالنتيجة في هذا القسم متصلة لكن
في الشكل الاول مقدم النتيجة مقدم المتصلة التي وقعت صغرى القياس
وتاليها تالي المتصلة التي وقعت كبرى القياس وفي الشكل الثاني ايضا مقدم النتيجة مقدم
المتصلة التي وقعت صغرى القياس كما في الشكل الاول وتاليها مقدم المتصلة

التي وقعت كبرى القياس لكون النتيجة فيه يكون سالبة البتة كما في الحمليات
وفي الشكل الثالث مقدم النتيجة تالي الاولى وتاليها تالي الثانية
الشكل الرابع مقدم النتيجة تالي الاولى وتاليها مقدم الثانية والمراد من المتصلتين
اللزوميتان لان الاتفاقيتين لا يتالف منهما القياس واما الاتفاقية بمعنى
الفرضية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وقد اورد على الشكل الاول من
اللزوميتين النقض بانه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا و
كلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان
الاثنان فردا كان زوجا واجيب عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق
بحسب نفس الامر فلا نسلم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين عدديته
بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لا شيء من
العدد الاثنين بفرد وينعكس الى لا شيء من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد بعدد
الا ان سلب الشيء عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم لان جميع
افراد الاخص بعض افراد الاعم وان اعتبر فيها الصدق بحسب الالتزام على قول
من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين
فرد فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء القسم الثاني ما يتركب
من منفصلتين كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج اما زوج الزوج

او زوج الفرد لان كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذا بدلی
كل منفصلة من ... ... جزئيها صدوره نتيجتها فالواقع من المنفصلة
الاولی اما الجزء الغير المشارك اعني الفرد فهو اول اجزاء النتيجة او الجزء
المشارك اعني الزوج فهو لا يخلو عن القسمين فالواقع اما القسم الاول او
الثاني وان كان الواقع هو القسم الاول اعني زوج الزوج فهو الجزء الثاني
من النتيجة وان كان الواقع هو القسم الثاني اعني زوج الفرد فهو الجزء الثالث
من النتيجة فالواقع لا يخلو عن الجزء الغير المشارك ومن نتيجة التاليف فالنتيجة
منفصلة مانعة الخلو مركبة من ثلثة اجزاء الجزء الغير المشارك ونتيجة التاليف بين
الجزء المشارك من المنفصلة الاولی وبين جزئي المنفصلة الثانية هذا اذا كان
احد جزئي المنفصلة الاولی مشاركا لكل واحد من جزئي المنفصلة الثانية
في جزء غير تام اما اذا كان احد جزئي المنفصلة الاولی مشاركا لواحد من جزئي
المنفصلة الثانية فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من ثلثة اجزاء الجزئين
الغير المشاركين ونتيجة التاليف لان الواقع من المنفصلة الاولی ان كان
الجزء الغير المشارك فيقع الجزء الاول من النتيجة وان كان الجزء المشارك
فالواقع من المنفصلة الثانية ايضا ان كان هو الجزء المشارك فيتحقق النتيجة
من الجزئين المشاركين فيقع الجزء الثاني من النتيجة وان كان الواقع

الثانية مسلمة الثانية الجزء الغير المشارك يقع الجزء الثالث من النتيجة فيصدق
نتيجة القياس يصدق مانعة الخلو عن صادق وكاذب كقولنا دائما اما كل
انسان ناطق او كل فرس صاهل ودائما اما كل صاهل حيوان او كل حمار
ناهق ينتج اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان او كل حمار ناهق وتنعقد
فيه الاشكال الاربعة ايضا لان الجزء المشترك ان كان محمولا في الصغرى و
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كما مر وعلى هذا القياس مثال الشكل الثاني
كقولنا دائما اما كل ثلثة فردا وكل اثنين زوج ودائما لاشيء من الخمسة بزوج
او كل اربعة منقسمة بمتساويين ينتج ان كل ثلثة فردا ولاشيء من الاثنين
بخمسة او كل اربعة منقسمة بمتساويين مثال الشكل الثالث اما كل انسان
ناطق او كل فرس حيوان ودائما كل فرس صاهل او كل حمار ناهق ينتج اما
كل انسان ناطق او لبعض الحيوان صاهل او كل حمار ناهق مثال الشكل الرابع
كقولنا كل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد وكل عدد اما فرد او زوج
ينتج اما لبعض زوج الزوج عدد واما زوج الفرد عدد واما كل عدد فرد
القسم الثالث ما تركب من حملية ومتصلة سواء كانت المتصلة صغرى والحملية
كبرى وبالعكس كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج
كلما كان هذا انسانا فهو جسم وتنعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار اشتراك التالي

والحملية مثال الشكل الثاني كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا شيء
من الحجر بحيوان ينتج كلما كان هذا انسانا فهو ليس بحجر مثال الشكل الثالث
كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو حيوان وكل انسان ضاحك ينتج
كلما كان الانسان ناطقا فبعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع كقولنا
كلما كان الجسم انسانا فهو ناطق وكل ضاحك جسم ينتج كلما كان الجسم انسانا
فبعض الناطق ضاحك والنتيجة في هذا القسم متصلة مقدمها مقدم المتصلة
وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحملية القسم الرابع ما يتركب من
الحملية والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم
بمتساويين ينتج دائما العدد اما فرد او منقسم بمتساويين مثال الشكل
الثاني دائما العدد اما فرد او زوج ولا شيء من المنقسم بمتساويين بفرد
ينتج دائما العدد اما زوج او ليس منقسما بمتساويين مثال الشكل الثالث دائما
اما كل انسان ناطق واما كل فرس حيوان وكل فرس صاهل ينتج دائما اما
كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل مثال الشكل الرابع دائما اما كل
انسان ناطق او كل فرس حيوان وكل صاهل فرس ينتج اما كل انسان ناطق
او بعض الحيوان صاهل فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجزء الغير
المشارك للمنفصلة ومن نتيجة التاليف بين الجزء المشارك للمنفصلة والحملية

هذا اذا كانت الحملية اقل عددا من المتصلة واما اذا لم يكن كذلك فالنتيجة حملية
ان كان التأليف من الحمليات واجزاء الانفصال متحدة في النتيجة ويسمى القياس
المقسم كقولنا كل انسان اما ناطق او ضاحك او كاتب او نائم او مستيقظ وكل
ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان وكل كاتب حيوان وكل نائم حيوان وكل مستيقظ
حيوان ينتج كل انسان حيوان وان كان مختلفا فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو كقولنا كل
الحيوان اما انسان او فرس او حمار وكل انسان ناطق وكل فرس صاهل وكل حمار
ناهق ينتج دائما الحيوان اما ناطق او صاهل او ناهق القسم الخامس ان يتركب
من متصلة ومنفصلة سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما
كان هذا انسانا فهو اما ابيض او غير ابيض مثال الشكل الثاني ليس كلما كان الجسم
متحركا فهو حيوان وكل ابيض اما حيوان او غيره ينتج ليس كلما كان الجسم متحركا
فهو اما ابيض او غيره مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
وكل انسان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان هذا حيوانا فهو اما ابيض او غير
ابيض مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان ولا ابيض اما
حيوان او غيره ينتج قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو اما ابيض او غيره **قال**
اما القياس الاستثنائي الخ **اقول** قد سبق ان القياس قسمان اقتراني

والاستثنائي واذا فرغ من الاقتراني شرع في الاستثنائي وقد عرفت ان
الاستثنائي ما اشتمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة ونقيضها لا يجوز ان
يكون نفس احدى المقدمتين بل جزءا ما والمقدمة التي تكون النتيجة جزءا تكون
شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية
والاخرى وضعية اي اثبات احد جزئيها او رفعه اي نفيه ليلزم وضع الجزء
الآخر او رفعه فاذا عرفت هذا فالشرطية الموضوعة التي هي جزء القياس
الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة ينتج استثناء عين المقدم
عين التالي لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالي
عين المقدم والاستثناء نقيض المقدم نقيض التالي لعدم استلزام وجود اللازم
وجود الملزوم وعدم الملزوم عدم اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم كقولنا
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان ولكنه ليس بحيوان
ينتج انه ليس بانسان ولا ينتج وضع الحيوان وضع الانسان ولا رفع الانسان
رفع الحيوان وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين اي جزء كان ينتج
نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج عين الآخر
لامتناع الخلو كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج ينتج

انہ لیس بفرد لکنہ لیس بزوج ینتج انہ فرد و قد عرفت عن ہذا حکم مانعۃ
الجمع والخلو کقولنا ہذا الشیء اما ان یکون شجرا او حجرا لکنہ شجر ینتج انہ لیس
بحجر ولا ینتج استثناء النقیض عین الآخر لجواز الخلو و کقولنا ہذا الشیء اما لا حجر
او لا شجر لکنہ حجر ینتج انہ لیس بشجر ولا ینتج استثناء العین نقیض الآخر
لجواز الجمع **قال** البرہان وہو القیاس مؤلف الخ **اقول** من الاصطلاحات
المنطقیۃ المذکورۃ البرہان وہو القیاس المرکب من الیقینیات لانتاج الیقین
والیقین ہو الاعتقاد الجازم الخالی عن تجویز النقیض المطابق لما فی نفس الامر
الممتنع الزوال والیقینیات اقسام منہا الاولیات وہی التی یحکم العقل
فیہا بمجرد تصور الطرفین کقولنا الکل اعظم من الجزء ومنہا المشاہدات وہی
التی لا یحکم العقل فیہا بمجرد تصور الطرفین بل یحتاج الی المشاہدۃ بالحس
کالحکم بان الشمس مشرقۃ والنار محرقۃ وان لنا جوعا وعطشا وخوفا ومنہا
المجربات وہی التی یحتاج العقل فی الجزم الی تکرر المشاہدۃ مرۃ بعد اخری
کالحکم بان شرب السقمونیا مسہل للصفراء ومنہا الحدسیات وہی القضایا التی
یحکم العقل فیہا بمجرد الحدس المفید للعلم کالحکم بان نور القمر مستفاد من نور
الشمس والحدس ہو سرعۃ انتقال الذہن من المبادی الی المطالب بحیث
یحصل المبادی مع المطالب دفعۃ واحدۃ ومنہا المتواترات وہی القضایا

التي يكون جزم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب
كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزة ومنها قضايا قياساتها
معها وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة لا تغيب عن الذهن كالحكم
بان الاربعة زوج بواسطة وهو الانقسام بمتساويين ولهذا لو قيل لم قلت ان
الاربعة زوج لتقول على الفور انه منقسم بمتساويين **قال** والجدل قياس مركب
**اقول** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل وهو القياس المركب من
المشهورات لالزام الخصم واقناعه ومنها الخطابة وهي القياس المركب من
مقدمات كلية مقبولة من شخص معتقد فيه كالقضايا الماخوذة من الانبياء
عليهم السلام والاولياء والعلماء رحمة الله عليهم ومنها المظنونات كقولنا كل
من يطوف في الليل فهو سارق ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات
يحصل للنفس منها القبض والبسط كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة تنبسط منها
النفس واذا قيل العسل مرة مهوعة تنقبض النفس وتنفر عن اكلها ومنها المغالطة
وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة او بالمشهورة او مركب
من مقدمات وهمية كاذبة والفساد اما من جهة الصورة بان لا يكون على هيئة
منتجة لاختلال شرط بحسب الكمية او الكيفية بان يكون كبرى الشكل الاول
جزئية او الصغرى سالبة واما من جهة المادة فبان يكون بعض المقدمات

كاذبة شبيهة بالصادقة اما من جهة المادة اذا قلت لصورة الفرس المنقوش
على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا حيوان هذا ان اريد بالفرس الاول
الفرس الحقيقي وان اريد بالفرس صورته فالفساد من جهة الصورة لعدم
تكرار الوسط واما من جهة المعنى كوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كما اذا قلت
الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس فان الكبرى ليست
كلية واعترض بان وضع الطبيعية مكان الكلية ليس من فساد المادة بل من
فساد الصورة لفوات كلية الكبرى واجيب بان اصل الكبرى ههنا لصدق
طبيعية فلا لنفسه الصورة ويكذب كلية فيفسد المادة وظني ان السوال وارد
لانه لما اشتركوا ههنا طبيعية موضوعة مقام الكلية فلا معنى لاعتبار الكذب اذ لو
اعتبر كلية كاذبة لا يكون وضعاً للطبيعية مقام الكلية بل وضعا للكلية الكاذبة
في كبرى الشكل الاول واعلم ان العمدة وما عليه التعويل هو البرهان لكونه مركبا
من اليقينيات المنتجة لليقين وما عداه توابع ولواحق له ولنكن هذا آخر ما اوردناه في شرح هذا الكتاب بعون الملك الوهاب
تمت

# خاتمة الطبع

۸۶ھ

الحمد لله الذی خلق الانسان وانطقه فعلمه البیان۔ والصلوٰة والسلام علی سیدنا محمد ن الذی ارسل الی الانس والجان۔ وعلی آله واصحابه الکاملین فی التصدیق والاذعان۔ وبعد فیقول العبد المفتقر الی رحمة الله ذی المنن ابو المناظر احمد حسن البریلوی تجاوز الله عن ذنبه الجلی والخفی لما کان الکتاب الذی صنفه الفاضل العریف المستغنی عن التوصیف والتعریف العلامة السید الشریف المعروف بمیر الباغوجی سطرحاً لانظار الکملة ومبحثاً لافکار الطلبة وکان قد طبع فی سابق الایام فی المطبع الناظری الذی نظیره معدوم وهو بین المطابع کالشمس بین النجوم بتحشیة الفاضل الفرید والمحقق العدیم النظیر البارع اللوذعی المولوی ابو الفضل محمد فضل حق الرامفوری ادام الله فضله ومجده۔ وتصحیح المحشی الموصوف والفاضل الکامل المشهور فی الزمن المولٰینا المولوی محمد نصیر الحسن سلمه الله ذو المنن ولم یبق منه نسخة عند ارباب التجارة بحسن التصحیح والتحشیة والطلبة کانوا غایة المشتاقین الیه وباسطین ایدی التمنی الیه فطبعته مرة ثانیة فی المطبع الموصوف باجازة المحشی الممدوح وبالغت فی التصحیح حق المبالغة انا والمشهور فی الآفاق المولٰینا المولوی محمد عبد الرزاق البریلوی سلمه الله القوی فجاء بحمد الله کما هو نهایة المرتجی وغایة المتمنی وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین والصلوٰة والسلام علی سید المرسلین محمد وآله واصحابه اجمعین ؎

---